ثنائية الفصل والوصل عند عبد القاهر الجرجاني

Dual separation and connection at Abdul-Qahir al-Jurjani

جمعة عبيد* **دليلة مزوز**

جامعة باتنة1 مخبر الموسوعة الجزائرية الميسرة(الجزائر)

Djemaa.abid@univ-batna.dz doctora_dalima@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2024/01/07	تاريخ التقييم:2024/06/23	تاريخ القبول:2024/07/06

الملخص

الفصل والوصل ظاهرتان لغويتان بلاغيتان شغلتا العديد من العلماء فتتبعوا دقائقها بالشرح والتمثيل، وكان من بين أهمهم عبد القاهر الجرجاني الذي استفاض في توضيح حدودهما ودلالتهما، فحين أرسى دعائم نظرية النظم جعل من هذه الثنائية أحد أهم الدعائم، فتتبع مواضع استخدام كل صيغة شارحا أسباب ذلك من الناحيتين النّحوية والبلاغية، ثم انتقل إلى تعداد حالات مجيء كل من الفصل والوصل، وهذه الورقة البحثية تهدف إلى توضيح المعرفة المتعلقة بهذا المجال بأمثلة متنوعة في صيغة موجزة وشاملة في الوقت نفسه تكفي عناء البحث في مؤلفات عديدة متفرقة.

كلمات مفتاحية: الفصل؛ الوصل؛ نظرية النظم؛ الاتصال إلى الغاية؛ الانفصال إلى الغاية.

Summary

Separation and connection are two rhetorical linguistic phenomena that occupied many scholars, so they traced their details with explanation and representation. Among them was Abd al-Qahir al-Jurjani, who elaborated on their boundaries and significance. When he laid the foundations of systems theory, he made this duality one of the most important pillars. He traced the uses of each formula, explaining the reasons for that. From the grammatical and rhetorical aspects, then he moved on to enumerating the cases of each one. This research paper aims to clarify the knowledge related to this field with various

examples in a concise and comprehensive form that suffices the trouble. Searching in many different publications.

Keywords: Separation; connection; systems theory; Communication to purpose; Separation to purpose.

*المؤلف المراسل:

1. مقدمة:

تنثال الجمل في اللغة العربية، وتأتي متتابعة فتحتاج إما إلى رابط يجمعها أو إلى ترك الربط فيها، وإنما تعرف أحقية التركيب بأحد الأمرين دون الآخر بالرجوع إلى أحكام النحو ودقائق البلاغة، حتى تجتمع السلامة للتركيب النحوي والمعنى المقصود معا، والنظر في هذا الضرب من صنوف عطف الجمل أو فصلها من بين ما حفل به الجرجاني في نظريته عن النظم إلى جانب أبواب أخرى عديدة.

فما المقصود بالفصل وكذا الوصل؟ وأين يجب أحدهما ويمتنع الآخر؟ وماهي مبتغيات اعتماد إحدى هاتين الظاهرتين في مقابل ترك الأخرى؟ وما مدى تأثير ذلك على الجانبين النحوي والبلاغي؟

وقد قصدت هذه الورقة البحثية إلى بيان منزلة الفصل والوصل في البلاغة وإلى معرفة مواطن كل منهما، ولهذا بني العمل على اقتفاء ما جاد به التنزيل الحكيم وتعقب ما خلفة الأدباء والشعراء من تأليف، توق تتبع ما تجود به هذه الأمثلة من معان ودلالات، واتخاذها مستندات نشرح أسباب العطف أو تركه فيها، مبينين بلاغة اختيار أحدهما دون الآخر، ومدى خدمة هذا الاختيار لمقاصد النحو.

ولا مرية في أن طبيعة الإشكالية المطروحة تجعلنا نعتمد المنهج الوصفي الاستقرائي لتتبع التراث وبيان أوجه استعمال هذه الثنائية في ثناياه، مع شرح موجبات الميل إلى إحدى الثنائيتين.

2. مفهوم الفصل والوصل:

1.2الفصل لغة:

لم تتنابذ تعاريف الفصل في المعاجم اللغوية وأجمعت أن مفهومه هو القطع، فقد جاء في لسان العرب:" فصل: الليث: الفصل بون ما بين الشيئين، فصل بينهما يفصل فصلا فانفصل، وفصلت الشيء، فانفصل أي قطعته فانقطع، والفاصلة: الخرزة التي تفصل بين الخرزتين في النظام، والفصل: القضاء بين الحق والباطل."[1]

وجاء في مختار الصحاح:" فصل الشيء فانفصل، أي قطعه فانقطع، وبابه ضرب"[2] فالفصل ألا تجعل بين متجاورين رابطا ظاهرا يجمعهما، فيكونا بذلك في حكم المنفصلين، كأن يقصد منع منح حكم العبارة الأولى للثانية درءا لفساد المعنى، فاستحق التركيب في هذه الهيئة فصل ما بينهما.

2.2 الوصل لغة:

تعددت مدلولات لفظة الوصل في معاجم اللغة إلا أنها لا تخرج عن كونها سابحة في فلك واحد محوره الربط، إذ جاء في اللسان:" وصل: وصلت الشيء وصلا وصلة، والوصل: ضد الهجران، وصل الشيء بالشيء وصلا وصِلة وصُلة، واتصل الشيء بالشيء: لم ينقطع."[3] وجاء في الصحاح:" وصل بمعنى اتصل... والوصل ضد الهجران... وبينهما وصلة أي اتصال وذريعة، وكل شيء اتصل بشيء فما بينهما وُصلة والجمع وُصَل... والتواصل ضد التصارم."[4]

فإذا التمست وصل متفرقين وجب عليك إيجاد وصلة تربطهما وتشركهما، وتنقلهما من كونهما شيئين يتفرد كل شق منهما بخصائصه، إلى صيرورتهما وحدة تمتزج فيها السمات التي تفرقت قبل الوصل، فالعطف لا يحتل مكانا ما لم يكن بين الجملتين رابط يحضر في الذهن يجعل أمرهما يلتئم فيوجب رتقهما.

3.2ثنائية الفصل والوصل اصطلاحا:

لا يبتعد التعريف الاصطلاحي عما حدده التعريف اللغوي للكلمتين، "فالفصل أن نفصل بين جملتين، ويكون ذلك بترك العاطف، والوصل أن نصل بينهما بأحد حروف النسق. ."[5]

يقول العلامة الجزائري عبد الرحمن الأخضري (920هـ- 953هـ):[6]

الفَصْلُ تَرْكُ عَطْفِ جُمْلَةٍ أَتَتْ مِنْ بَعْدِ أُخْرَى عَكْسَ وَصْلٍ قَدْ ثَبَتْ

فالفصل خلافه الوصل، وإن اخترت أحدهما كان لزاما عليك نبذ الثاني لمزية كانت للمختار ترفعه وتقربه من جعل المعنى الذي ترومه أبلغ وأصوب.

يقول السكاكي :" الفصل هو ترك العطف وذكره على هذه الجهات وكذا طيّ الجمل عن البين."[7] إذن، الفصل حاجز خيالي يوجد مسافة بين المتلاحقين، فيكونا بذلك منفصلين، وعكس ذلك وصلهما، ومن ذلك كان الفصل أحد أجزاء الكتاب أو أقسام المدرسة لكونه متفرقا متميزا عن غيره، وكان فصل الرضيع عن أمه إبعاده عنها.

ويقول السكاكي عن الوصل:" اعلم أن تمييز موضع العطف من غير موضعه في الجمل كنحو أن نذكر معطوفا بعضها على بعض تارة ومتروكا العطف بينها تارة أخرى هو الأصل في هذا الفن "[8]

ينجلي مما سبق أن الوصل ضم الشيء إلى الشيء وربطه به، والجمع والتوحيد بينهما وإضافة أحدهما إلى الآخر لتحقيق غرض بلاغي أو مطلب نحوي يستقيم به الكلام، ثم يتفاضل بعد ذلك، والفصل نقيضه ويكون بترك الوصل، لكن غايته لا تعاكس مطلب سابقه، بل إنه يشاركه فيها ويسعى إليها على غراره.

3 منزلة الفصل والوصل عند البلاغيين:

يستشف مستقصي الدراسات البلاغية عند العرب احتفاء عبد القاهر الجرجاني وغيره من البلاغيين والنحويين بثنائية الفصل والوصل ومواطن كل منهما، إذ جعلوا الفصل والوصل مبحثا من أدق مباحث علم المعاني وبابا من أجل أبوابه، بل إنهم ذهبوا إلى أن جعلوه حدا للبلاغة، فقد ورد عن الجاحظ أن الفارسي حين سئل عنها قال: "معرفة الفصل من الوصل"[9] وهذا لم يعن أنه قصر البلاغة بما ترامى منها من بحار في باب أو مبحث واحد، بل كان ذلك منه تنبيها إلى أهمية هذه الظاهرة اللغوية وسمو مكانتها.

والإحاطة بمعرفة مواضع الفصل والوصل منغلقة لا تنفتح إلا لمن دق حسه وحسن ذوقه وشق فهمه عباب البلاغة وكمل لديه فقهها، " وذلك لغموضه ودقة مسلكه وأنه لا يكمل لإبراز الفضيلة فيه أحد إلا كمل لسائر معاني البلاغة."[10] وإنما كان

ذلك كذلك لاشتباه دروبه واختلاط مساراته وتشعب حالاته وتداخلها، حتى يتخيل تارك النظر المتمعن فيها أن الكلام قطع ثم استؤنف ولن يكون ذلك منه وقتئذ إلا غفلة شديدة كما طاب للجرجاني وصفها[11].

والجرجاني يرى أن: "العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض أو ترك العطف فيها والمجيء بها منثورة تستأنف واحدة منها بعد أخرى من أسرار البلاغة ومما لا يتأتى لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخُلّص وإلا قوم طبعوا على البلاغة وأوتوا فنا من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفراد."[12] .

ويقول القزويني مؤكدا ما أصله الجرجاني في شأن صعوبة الإلمام بفهم خبايا وصل التراكيب وفصلها على غالبية البشر، وتيسر ذلك لمن حاز في بلاغة اللغة العربية دراية واسعة وبديهة حاضرة تمكناه من التقاط أسرارها والظفر بها، يقول: " فن منها عظيم الخطر، صعب المسلك، دقيق المأخذ، لا يعرفه على وجهه ولا يحيط علما بكنهه، إلا من أوتي في فهم كلام العرب طبعا سليما، ورزق في إدراك أسراره ذوقا صحيحا."[13] .

فلا سبيل إلى إلمام محكم بجوهر ما تكتم منه، وضبط دقيق لمواضعه، إلا بالتمكن من مقاليد البلاغة وفنون التذوق اللذان يمكنان معمل النظر فيه من اختبار صحة التأليف من خطئه، وجودته من رداءته وفساده.

4. الأسس النحوية والبلاغية للفصل والوصل:

الحقيقة أن ثنائية الفصل والوصل قد انبثقت لدى البلاغيين أولا ثم نمت وترعرعت على يد النحويين، كون مبحث الفصل والوصل مرتبط بظاهرة العطف والاشتراك كما طاب لسيبويه أن يسميه[14]، وجاء من بعده أبو عبيدة والفراء ثم المبرد وابن السراج الذين وإن اختلفوا في التسميات إلا أنهم اتفقوا حول مفهومه، وإن كان اهتمام النحويين بها قد جاء عرضا دون قصد فإن ما قدمه البلاغيون من شروح لها وتوضيحات إنما كان عن قصد وطلب.

وإذا أردنا تتبع هذه الظاهرة اللغوية، سنجد أن من بين من تناولوا الظواهر البلاغية من القدامى عبد القاهر الجرجاني الذي تصدى لإرساء أسس نظرية النظم من تقديم

وتأخير وحديث عن الفروق مرورا بالحذف، غير مهتم بوضع الحدود ولا بوضع أطر الظاهرة إلا ما جاء صدفة من غير تدبير أو عمد، وهذا يشمل حديثه عن الفصل والوصل أيضا، مستندا في هذا وذاك على النصوص القرآنية، وعلى ما جادت به قرائح الشعراء، نائيا عن المقاربات الفلسفية والجدل العقلي مائلا إلى تتبع جماليات النصوص وتذوق تراكيبها.

وقد تبين ما يملكه الجرجاني من حس رفيع وذوق مرهف يستلذ بتقصي تلك الجماليات عبر ما قدمه من شروح وتوضيحات بلاغية لكل دعامة من دعائم نظريته، ممتطيا تعابير سلسة قوية رغم بساطتها، وقد ارتبط ذكر المصطلحين (الفصل / الوصل) عند البلاغيين وعلى رأسهم الجرجاني بالجمل فحددوا مواضع كل منهما في فصول مخصصة لدراسة أبواب علم المعاني.

وكان الجرجاني سباقا لذلك، هذا إذا قصرنا الطرف عن جذور هذه الظاهرة المنبثة في ثنايا مؤلفات من سبقه، ثم نحا نحوه من جاء بعده من البلاغيين كالزمخشري والزملكاني، منتفعين بجهود النحويين ودراساتهم، لكنهم تغاضوا عن سر الحكم الإعرابي، وركزوا على مسوغات التعاطف بين الجمل، لاسيما العارية من الإعراب.

5. مواطن الفصل:

1.5 الفصل بين المفردات:

صب البلاغيون اهتمامهم على الفصل بين الجمل ولم يرد أن منهم من اهتم بالفصل بين المفردات غير الزملكاني (666-727هـ) وحمزة العلوي بعدما تأثر بسابقه وأورد نفس الأمثلة التي استعان بها، وهذا ما أعرب عنه في كتابه الطّراز[15]

2.5 الفصل بين الجمل:

حصر الجرجاني مواطن الفصل بين الجمل في الاتصال إلى غاية أو الانفصال إلى غاية، وجعل الوصل للواسطة بينهما:

1.2.5 الاتصال إلى الغاية:

استعمل الجرجاني هذا المصطلح واستعمل غيره من البلاغيين مصطلح" كمال الاتصال"[16] للدلالة على اتحاد الجملتين واتصالهما اتصالا تاما، وشبه ضرورة الفصل فيه بعدم حاجة الصفة وموصوفها أو التأكيد والمؤكَد إلى عطف يجمعهما؛ لقوة ارتباط أحدهما بالآخر وشدة تعالقهما فاستغني عن الرابط، وجعل هذا الضرب في حالات ثلاثة هي:

أولا/ البيان والإيضاح:

حين تأتي الجملة الثانية مجيبة عن غموض وإبهام يفهم من سابقتها؛ ومثال عن ذلك قوله تعالى:[17]ﱡ ﱠ بجبح بخ بم به تج تح تخ تم ته ثم ﱠ عبارة "خلقه من تراب" توضيح لما قبلها من حديث عن مربع الشبه بين خلق آدم وخلق عيسى عليهما السلام؛ فكلاهما خلق غير معهود؛ خلق عيسى من غير أب وزاد عليه آدم أنه من غير أم أيضا، وخلق كلاهما بكلمة كن. "قال أبو جعفر: يعني جل ثناؤه: إن شبه عيسى في خلقي إياه من غير فحل عندي، كشبه آدم من غير ذكر ولا أنثى، وأمري إذ أمرته أن يكون فكان لحما، فكذلك خلقي عيسى: أمرته أن يكون فكان[18]

وفي قوله تعالى[19]:ﱡ ﱠ جملة "يوم يقوم الناس لرب العالمين" بيان لحقيقة الآية التي سبقتها وتوضيح لما سيحدث في هذا اليوم العظيم، إذ يورد الطبري في تفسير هذه الآية:" وقوله يوم يقوم الناس لرب العالمين، فيوم يقوم تفسير عن اليوم الأول المخفوض، فكأنه قال ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون يوم يقوم الناس؟"[20] .

وأنت حين تقول ساعدت زيدا، يتبادر إلى الذهن البحث عن نوع هذه المساعدة، فإذا قلت بعدها حملت متاعه، وجب عليك فصل الثانية عن الأولى كونها توضحها وتبين كيفية المساعدة، ولو ربطتهما بالواو فقلت ساعدت زيدا وحملت متاعه لفهم منها أن مساعدتك إياه وحملك متاعه شيئان مختلفان.

ثانيا/ التأكيد والتقرير:

قال عز وجل[21]: ﱡ ﱠ "وأولئك أصحاب النار" أي الملازمون لها، و"هم فيها خالدون" تعني لا يخرجون منها. "وإنما جعلهم أصحابها؛ لأنهم أهلها الذين لا يخرجون

منها ولا يفارقونها، كصاحب الرجل الذي لا يفارقه وقرينه الذي لا يزايله، ثم وكد ذلك بإخباره عنهم أنهم فيها خالدون"[22]، وعليه جاءت الثانية تأكيدا لسابقتها وتقريرا لمعناها، فليس الخلود في النار إلا إخبارا عن أصحابها الذين هم أهلها إلى أبد الآبدين، وكون الخلود فيها تأكيدا للملازمة المذكورة قبله جعل مجيء الجملة إثرها عارية من رابط يشدها إلى ما قبلها.

ومثله قوله جل وعلا[23]:" فمهّل الكافرين أمهلهم رويدا." الذي كان فيه الاتحاد التام للجملتين مانعا عطفهما وموجبا الفصل. فقد اتفقت الجملتان اتفاقا تاما يحظر عطف الشيء على نفسه فانتفى وجود الواو رابطا بين الجملة الثانية وسالفتها.

ثالثا/ الإبدال:

إن الرغبة في زيادة الاعتناء بالمعنى الذي يشوبه قصور في الجملة الأولى يستدعي اللجوء إلى الإبدال، فتزيل الجملة الثانية ما التبس على الفهم في الأولى؛ ومن أمثلة ذلك نجد قول كثير عزة:

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ وَرِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ

فرجل الأولى بدل بعض من الكل (رجلين) فوردت منفصلة عنها ولم تحتج إلى رابط يجمعها بها لكمال اتصال المعنى وشدته بين البدل والمبدل منه، والحال ههنا لا يخرج عن كونه مشابها للحالتين السابقتين لأن من مقاصد البدل وأغراضه زيادة الإيضاح والتقرير.

هذا فيما يخص الإبدال في المفردات، وحين ننتقل إلى الإبدال بين الجمل نجده في قوله تعالى :[24] ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ ﴾ فجملة: "يلق آثاما": جزاء وهذا أشبه بظاهر الآية، وبهذا فسره بما بعده مبدلا منه"[25] والآية 69 بدل اشتمال لعبارة "يلق آثاما" لهذا جاءت تالية لها منفصلة عنها من باب عدم عطف الشيء على نفسه.

2.2.5 الانفصال إلى الغاية:

أو كمال الانقطاع كما طاب للبلاغيين غير الجرجاني تسميته، وتحدد في حالتين: تباين الجملتين إنشاء وخبرا، وانعدام الجامع أو المناسبة

أولا/اختلاف الجملتين خبرا وإنشاء:

كأن تكون الجملة الأولى إنشائية طلبية أو غير طلبية، وتكون الثانية خبرية أو العكس وأمثلة ذلك كثيرة؛ منها قوله تعالى[26]: يم يي بر " إن تغاير الجملتين " كل الطعام كان حلا لبني إسرائيل" الخبرية و" قل فاتوا بالتوراة" الإنشائية الطلبية بصيغة الأمر وبون ما بين الجملتين خبرا وانشاء كان موجبا فصلهما فجاءتا متعاقبتين من غير عاطف.

وفي مثال آخر نجد قول جرير ردا على تفاخر الفرزدق بنسب أخواله:

وَافْخَرْ بَضَبَّةَ إنَّ أُمَّكَ مِنْهُمُ   لَيْسَ ابْنُ ضَبَّةَ بِالْمعمِّ الْمُخَوّلِ [27]

وفيه يشير جرير إلى ضعة نسب ضبة من قوم الفرزدق، ويرى أن أم الفرزدق منهم فنسبها ضعيف مثله بادئا بيته بجملة إنشائية طلبية بصيغة الأمر، أردفها بأخرى خبرية منفية بليس، وكون الجملتين تختلفان من حيث أسلوب كل منهما استدعى أن يكون الفصل فيهما قائما.

ويحاكيه قول أوس بن حجر يرثي فضالة بن كلدة الأسدى:

أَيَتُهَا النَّفْسُ أَجْمِلِي جَزَعًا   إنَّ الَّذِي تَحْذَرِينَ قَدْ وَقَعَا[28]

فالنداء إنشاء طلبي يستهل صدر البيت يردفه الخبر الإنكاري المؤكد بكل من "إنّ" و " قد" في عجزه منفصلا عنه دون حروف عطف لذات السبب.

ثانيا/انعدام المناسبة:

يرى الجرجاني أن الربط في شدة التباعد لا يجوز، فيكون الفصل أمرا لزاما بسبب التباين وانتفاء الجامع بين الجملتين المتلاحقتين، باعتبار ذلك حالة من حالات كمال الانقطاع، ويوضح ذلك قول الشاعر:

إِنَّمَا الْمَرْءُ بِأَصْغَرَيْهِ   كُلُّ امْرِئٍ رَهْنٌ بِمَا لَدَيْهِ

فالجملة الثانية في عجز البيت بعيدة كل البعد عن الجملة الأولى في صدره فوجب فيهما الفصل، فلا مناسبة تجمعهما، ولا وجود لمعنى تتشارك فيه الجملتان، كما أن الحديث عن إحداهما لا يستلزم الحديث عن الأخرى ولا يقتضيه بأي وجه من الوجوه.

ويضيف الجرجاني إلى الحالات سابقة الإيراد حالة يجب فيها القطع حتى لا يختلط المعنى ويشير إلى غير ما أريد به فيقول: "قد ترى الجملة وحالها مع التي قبلها حال ما يعطف ويقرن إلى ما قبله، ثم تراها قد وجب فيها ترك العطف، لأمر عرض فيها صارت به أجنبية مما قبلها"[29] والأمر هنا أن العطف ترك لسبب شاب المعنى وجعله يوحي بغير المقصود منه رغم أن الكلام يشاكل ما يعطف من الجمل ويشابه حالاته.

ومن ذلك قوله تعالى:[30]:" أأ لخ لم لى لي □ □ □ □ □ □ □ □□ □ نم نى □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ يم ّ فقوله تعالى:" سنكتب ما قالوا" جملة خبرية حالها حال سابقتها واتفاقهما هذا يعد جهة تجمعهما فلا يمنع فيهما العطف، لكنه ترك لأنه لو وجد لفهم من الكلام غير الذي أريد به، فمن قالوا أن الله فقير وهم أغنياء ليسوا المعنيين بالكتابة في قوله تعالى: "سنكتب ما قالوا" بل هي تعود إلى الله جل في علاه، فوجب فيهما الفصل كبحا لأن يفهم أن عبارة "سنكتب ما قالوا" معطوفة على قولهم" إن الله فقير ونحن أغنياء" في حين أنها ليست كذلك.

6 أحكام الوصل:

1.6 الوصل بين المفردات:

استهل الجرجاني باب الفصل والوصل بالحديث عن فائدة العطف في المفرد لينتقل بعدئذ إلى تفصيل القول في الفصل والوصل بين الجمل، وقد عزا ذلك إلى أن الأول سهل يسير، لا يعدو كونه إشراكا للثاني في حكم الأول وإعرابه، ولسوق مثال عن الضرب الأول نجد قول ابن هانئ يمدح الخليفة المعز لدين الله:

مَلَأُوا الْبِلَادَ رَغَائِبًا، وَكَتَائِبًا وَقَوَاضِبًا، وَشَوَازِبًا، إِنْ سَارُوا[31].

فالواو أشركت الكلمات: كتائبا، قواضبا، شوازبا في حكم رغائبا وفي إعرابها منصوبات على أنها مفاعيل ثانية للفعل ملأوا حالها حال رغائبا.

ويقول المعتمد بن عبّاد:

وَأَنَا الْيَوْمَ رَهْنُ أَسْرٍ وَفَقْرٍ مُسْتَبَاحُ الْحِمَى مَهِيضُ الْجَنَاحِ.

إن لفظة "فقر" مجرورة بعطفها على المضاف إليه المجرور" أسر"، وتشاركه إلى جانب إعرابه في حكمه كذلك (الإضافة).

ومثلهما قول ابن دراج القسطلي يمدح خيران العامري:

فَتًى سَيْفُهُ لِلدِّينِ أَمْنٌ وَإِيمَانُ وَإِيمَانُهُ لِلْأَهْلِ رَوْحٌ وَرَيْحَانُ

فعطْف "إيمان" على" أمن" جعلتهما شريكتان في الرفع كون الأولى خبرا للمبتدإ الثاني "سيف" والثانية معطوفة عليها فتعامل معاملة سابقتها، ونظير ذلك "روح" و"ريحان" فالأخيرة اسم معطوف على الخبر المرفوع للمبتدإ "إيمانه"، فتأخذ حكمه وإعرابه، لأن المعطوف على المرفوع بأنه خبر خبر مثله.

2.6 الوصل بين الجمل

جعل الجرجاني الوصل بين الجمل على ضربين:[32]

1.2.6العطف على الجملة ذات المحل الإعرابي:

حين يكون للجملة المعطوف عليها محل من الإعراب، يمكن تأويلها بمفرد أو تعويضها به، وفي هذه الحالة يكون حكمها كحكم المفرد ويجري العطف فيها مجرى عطف المفرد على المفرد، والأمر في هذا الضرب سهل.

ويمثل لذلك قوله تعالى[33] : ﴿ تن تى تي ﴾ فالجملة الفعلية من الفعل والفاعل "نخوض" في محل نصب خبر كان، وتلتها الجملة الفعلية " نلعب" التي ارتبطت بها بالعاطف "الواو" الذي جعلهما مشتركتين في الحكم (خبر كان) والإعراب(النصب) وإمكانية تعويضهما بالمفرد(خائضين) (لاعبين) قائمة ومقبولة المعنى والتركيب معا، فتعرب الأولى خبر كان منصوبا وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى ومثله المعطوف عليه (لاعبين).

يقول ابن زيدون في قصيدته الشهيرة "حنين" التي نظمها عند خروجه من السجن:

مَا حَقُّنَا أَنْ تُقِرُّوا عَيْنَ ذِي حَسَدٍ بِنَا وَلَا أَنْ تَسُرُّوا كَاشِحًا فِينَا[34]

الجملة المنسبكة من أن والفعل بعدها في " لا أن تسروا كاشحا فينا" معطوفة على " أن تقروا عين ذي حسد"؛ فهي معطوفة على المرفوع بأنه خبر للمبتدإ (حقنا)، فتكون مرفوعة على أنها خبر مثله.

2.2.6 العطف على الجملة التي لا محل لها من الإعراب:

حين تعطف على جملة لا محل لها من الإعراب جملة أخرى، كأن تقول:" الكتب مركونة والقرّاء قليل." ستجد ألا سبيل إلى إشراك الثانية في الأولى لأن ليس للأولى محل إعرابي تقاسمها الثانية فيه، إلا إذا علمت الغرض من هذا العطف والمراد به، كما يجب أن تعرف سبب جعل العطف أولى من تركه أو العكس فتقول:" الكتب مركونة، القراء قليل." بسكتة خفيفة بين العبارتين.

والمعضلة هاهنا كما يورد الجرجاني في دلائل الإعجاز تعتري حالة العطف بالواو دون غيرها من حروف العطف، ذلك أن بقية الحروف تحمل مع معنى الاشتراك معان أخرى، فأنت تجد "بل" للإضراب والعدول عن شيء إلى آخر، وتجد "لكنّ" للاستدراك بإثبات الكلام السابق، ثم إثبات ضده لما بعده، بيد أن ليس للواو إلا معنى الإشراك في الحكم والإعراب، فإذا خلت الجملتان المعطوف إحداهما على الأخرى من هذا الاشتراك ظهرت المفارقة التي تجعل فهم هذا النوع من عطف الجمل بعضها على بعض مستعصيا بعض الشيء، فيتبادر إلى الذهن تساؤلات حول ضرورة العطف أو تركه، وأيهما أصح في هذه الحالة، أم أن كلاهما سواء؟[35]

ولشرح ذلك انظر قوله تعالى[36]: ٱٱ □ □ ين □ □□ □ □ □
□بج بح بخ بم به تج تح تخ تم تهثم □ جم □ حم □ خم □
□ ّ الجملة الشرطية: "من كفر فإن الله غني عن العالمين." معطوفة على سابقتها المبتدرة بواو الاستئناف، وكون هذه الأخيرة عارية من محل إعرابي جعل إدراك الغرض من العطف يستعصي على الأفهام، لاسيما أن العطف تم بالواو دون غيرها من حروف العطف، فكان من بعض النحاة أن عدّها استئنافية.

ويشير الجرجاني في معرض حديثه عن هذا الضرب أنه لابد من وجود علاقة تجمع بين الجملتين المعطوفتين، وأن المستمع للأولى ينتظر معرفة ما جاء في الثانية ومن ذلك، "فقد عيب على أبي تمام قوله:

لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبِرٌ وَأَنَّ أَبَا تَمَّامَ كَرِيمُ[37]

ورغم أن الكلام هنا صحيح نحوا إلا أنه فاسد من حيث بناء المعنى، لأن عطف "أن أبا تمام كريم" على الجملة الواقعة مفعولا به لاسم الفاعل "أن النوى صبر "مقبول بالنظر إلى سلامة التركيب النحوي، لكن سلامة المعنى تمج هذا النظم وترفضه.

وهذا يحيلنا إلى أول من وضع معايير تنظم تدفق الكلام وتزن صحته من فساده وهو سيبويه حين قال: هذا كلام صحيح محال، أي صحيح نحوا خاطئ معنى، فلا رابط منطقيا بين ما جاء في عجز هذا البيت وبين ما جاء في صدره، فما علاقة كرم أبي تمام بمرارة البعد؟ والأولى أن يكون الحديث في الجملة الثانية" يجري مجرى الشبيه والنظير أو النقيض"[38] للإخبار عن الجملة الأولى أو أن يكون المخبر عنه في الجملتين واحدا، فيكون الكلام في نطاق حقل دلالي واحد لا يخرج عنه إلى غيره.

مثال عن الشبيه:

قوله تعالى[39]:ﱡ ﱠ إذ عطفت الجملة الفعلية" يجعل لك قصورا" على مثيلتها "جعل لك خيرا" العارية من الموقع الإعرابي كونها صلة للموصول، وكلاهما تحمل معنى تعاظم خيرات الله الممكن وهبها لرسوله الكريم من جنات وقصور.

مثال عن النقيض:

قوله تعالى[40]:ﱡ ﱠ وفيه تم عطف البسط على الامتناع عن العطاء والإنفاق من باب عطف النقيض على نقيضه.

مثال عن كون المخبر عنه واحدا:

قول عمرو بن معد الزبيدي في أبيّ المرادي حين توعده:[41]

أَعَاذِلُ إِنَّمَا أَفْنَى شَبَابِي وَقَرَّحَ عَاتِقِي ثِقَلُ النِّجَادِ

فحين كان ثقل النجاد سببا في كل من إفناء شباب الشاعر وتقرح عاتقه، حزمت الواو العبارتين، فهما تحدثان عن مسند إليه واحد هو "ثقل النجاد" وحينما كان القصد من الواو هنا هو الإشراك في الحكم والإعراب فلن يكون الكلام سليما بحذفها لأنه سيوهم قارئه أنه من باب الإضراب، فاستحقت الجملة الفعلية في عجز البيت أن تعطف على الأولى في صدره.

7. مواطن الوصل:

جعل عبد القاهر الوصل قائما على ما سماه الواسطة بين الحالتين، والمقصود بالحالتين هنا هو الاتصال إلى الغاية (كمال الاتصال) و الانفصال إلى الغاية (كمال الانفصال) وهما الحالتان الموجبتان للفصل، وكان التوسط بينهما - على خلافهما - موجبا للوصل.

1.7 الواسطة بين الحالتين:

يدرك العطف في هذه الحالة حين تتفق الجملتان من حيث كونهما خبريتان معا أو إنشائيتان معا.

1.1.7 عطف الخبر على الخبر:

من أمثلة عطف الجملة الخبرية على مثيلتها قول امرئ القيس[42]:

أَغَرَّكِ مِنِّي أَنَّ حُبَّكِ قَاتِلِي وَأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ

جملة "أن حبك قاتلي"، معطوفة على مثيلتها " أنك مهما تأمري القلب يفعل" وكلاهما خبريتان باعتبار أن جملة جواب الشرط "يفعل" خبرية أيضا، لأن النحويين عدّوا جملة جواب الشرط فيصلا في تصنيف الجملة الشرطية ككل، فإن كانت جملة الجواب خبرية تبعتها جملة الشرط في ذلك والعكس بالعكس. واشتراك الجملتين في الخبرية استلزم عطف إحديهما على الأخرى، فكانتا بمعنى أغرك أن حبك قاتلي وغرك أنك مهما تأمري القلب يفعل، وبهذا جعلتهما الواو شريكتين في الحكم والإعراب فكلاهما في محل رفع فاعل للفعل غرّ، والأمر هنا هين كون الجملة الأولى لها محل إعرابي.

لكن في قول طلائع بن رزيك[43]:

يَسِيرُ بِهَا ضِرْغَامٌ فِي كُلِّ مَأْزِقٍ   وَمَا يَصْحَبُ الضِرْغَامَ ِإلَّا الضَّرَاغِمُ

فشق البيت الثاني معطوف على أوله العاري من المحل الإعرابي، فتخفى بذلك الغاية من العطف.

2.1.7 عطف الإنشاء على الإنشاء:

قال تعالى[44]: ﭐﱡ ﱢ ﱣ □ □ □ □ □□ □ بر □ □ □ بنبى بي

تر □ □ تن ﱠ العبارات " آتوا اليتامى " "لا تتبدلوا" "لا تأكلوا" إنشائية بعدّ الأولى أمرا والثانية وما تلتها نهيا وكلها من الأساليب الإنشائية الطلبية، واشتراكها هذا جعلها تأتي مضمومة إلى بعضها البعض بالعاطف "الواو".

وفي قول امرئ القيس حين عرف بمقتل أبيه على يد بني أسد45:

فَأَيْنَ رَبِيعَةُ عَنْ رَبِّهَا   وَأَيْنَ تَمِيمُ وَأَيْنَ الخَوَلْ

اجتمعت العبارات الاستفهامية بالواو رابطا، لتوافقها في الإنشاء الطلبي.

3.1.7عطف الإنشاء معنى على الإنشاء لفظا:

ومعنى ذلك أن تكون الجملة إنشائية لفظا ثم تعطف عليها جملة خبرية لكنها تحمل معنى الإنشاء كما جاء في قوله تعالى[46]: ﭐﱡ □ □ □ نى ني □ ير □ □ □

ين □ □ □ □ □ □ □ □ بج بح بخ بم به تج تح تخ تم ته ثم

□جم □ حم □ خم □ □ □ﱠ عطفت الجملة الخبرية" أنا معكم من الشاهدين" على الجملة الإنشائية "اشهدوا" لاتفاقهما في حمل معنى الإنشاء فتقدير الخبر في الثانية إنشاء أي اشهدوا واعلموا أنني أشهد معكم.

4.1.7 الوصل لدفع الإيهام:

إذا عرضت شيئا على شخص فرد قائلا: "لا، حفظك الله" فقد ينمو إلى فهمك أنه يدعو عليك لا لك، وقد يفهم من كلامه أنه يطلب أن يجاوزك حفظ الله، وهو غير المقصود بالكلام، ودرءا لهذه المرية كان الوصل أولى وأرجى، فتقول:" لا، وحفظك الله." ويجانس ذلك قولك: "لا، أريد إسعادك فقط."، أو"لا، حباك الله الخير." في هذه الحالة يكون الوصل ردا للإيهام بعكس المراد من القول.

وقد أوجز الجرجاني مواطن الفصل والوصل في ختام كلامه عن هذا الباب قائلا: " وإذ قد عرفت هذه الأصول والقوانين في شأن فصل الجمل ووصلها، فاعلم أنّا قد حصلنا من ذلك على أن الجمل على ثلاثة أضرب:

- جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد، فلا يكون فيها العطف البتة، لشبه العطف فيها، لو عطفت، بعطف الشيء على نفسه.
- وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله، إلا أنه يشاركه في حكم، ويدخل معه في معنى، مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلا أو مفعولا أو مضافا إليه، فيكون حقها العطف.
- وجملة ليست في شيء من الحالين، بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيء، فلا يكون إياه ولا مشاركا له في معنى، بل هو شيء إن ذكر لم يذكر إلا بأمر ينفرد به، ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر سواء في حاله، لعدم التعلق بينه وبينه رأسا. وحق هذا ترك العطف البتة.[47]

الخاتمة:

حروف العطف ملموسة محسوسة، وحين نجدها تتوسط الجمل والعبارات فهذا لا يحتاج إلى إعمال فكر كبير، ولكن حين ترى الجملة تتلوها الجملة ولا ترى بينهما ذلك الرابط اللغوي من حروف العطف، فهاهنا تجدك تحتاج إلى نبش المعاني المتوخاة من وراء ترك العطف، وقد حرص عبد القاهر الجرجاني على تتبع دقائق هذه الظاهرة وتبيان حدودها؛ فجعل محددات النظر في فصل الجمل أو وصلها في كتابه دلائل الإعجاز منوطة بأربعة شروط؛ هي:

1/ أن يكون الفصل أو الوصل بين الجمل لا بين المفردات، لأن الحديث عنه بين المفردات سهل يسير، وما يشكل ويستعصي على الأفهام هو ذلك المتعلق بالجمل.

2/ألا يكون للجملة المعطوف عليها محل من الإعراب؛ فالعطف على الجملة التي لها محل من الإعراب يشرك الثانية في حكم الأولى وإعرابها، والمعضلة كامنة في معرفة الغرض من العطف على الجملة العارية من الموقع الإعرابي، فإذا لم يكن الداعي للعطف هو الإشراك في الحكم أو الإعراب فماذا سيكون؟

3/أن يكون العطف بالواو دون ما سواها، لأن بقية الحروف تحمل مع العطف معاني أخرى تفيدها وتشرح دواعي استعمالها، بخلاف الواو التي تفيد الجمع والإشراك لا غير.

4/ يتحقق الفصل عند الاتصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية، في حين يتأكد وقوع الوصل عند الواسطة بين الحالين.

الهوامش

1 - أبو الفضل، ابن منظور، (1956)، لسان العرب، ج11، دار صادر، بيروت، ص:521.

2 - محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، الرازي (1986)، مختار الصحاح، دائرة المعاجم مكتبة لبنان، لبنان، ص:211.

3 - أبو الفضل، ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج15، ص:225.

4 - أبو نصر إسماعيل بن حماد، الجوهري، (2009)، تاج اللغة وصحاح العربية، تح: محمد محمد تامر، دار الحديث، القاهرة، ص: 1250.

5 - ينظر الجرجاني، عبد القاهر، (1992)، دلائل الإعجاز، ط3، مطبعة المدني، القاهرة، ص: 156.

6 - الأخضري، عبد الرحمن، (د ت)، الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون، ط1، تح: محمد بن عبد العزيز نصيف، مركز البصائر للبحث العلمي، السعودية/المدينة المنورة، ص: 32.

7 - السكاكي، سراج الدين أبو يعقوب، (2000) مفتاح العلوم، ط1، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، لبنان، ص:357.

8 - المرجع نفسه، ص:357.

9- أبو عثمان عمرو بن بحر، الجاحظ، (1998)، البيان والتبيين، ط7، ج1، تح: عبد السلام محمد هارون، مطبعة الخانجي، القاهرة، ص:88.

10 - الجرجاني، عبد القاهر، أسرار البلاغة، مرجع سابق، ص:222.

11 - المرجع نفسه، ص: 231.

12 - المرجع نفسه، ص: 222.

13 - الشافعي، محمد بن عبد الرحمن القزويني، (دت)، الإيضاح في علوم البلاغة، ط3، ج3، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، لبنان، ص:97.

14 ينظر سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، (1999)، الكتاب، ط1، ج3، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه إيميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ص:52.

15 - ينظر ابن الزملكاني، كمال الدين، (1964)، التبيان في علم البيان المطّلع على إعجاز القرآن، ط1، تح: أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، ص: 129.

16 - ينظر السكاكي، سراج الدين أبو يعقوب، مفتاح العلوم، ط1، مرجع سابق، ص:136.

17 -القرآن الكريم، آل عمران، الآية 59.

18 - أبو جعفر محمد بن جرير، الطبري، (دت)، تفسير الطبري جامع البيان في تأويل آي القرآن، ط2، ج6، تح محمود محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ص:467-468.

19 - القرآن الكريم، المطففين، الآيتان 4-6.

20 - أبو جعفر محمد بن جرير، الطبري، (2001)، تفسير الطبري جامع البيان في تأويل آي القرآن، ج24، ط1، تح عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة، القاهرة، ص: 187-188.

21 - القرآن الكريم، آل عمران، الآية 116.

22 - أبو جعفر محمد بن جرير، الطبري، تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج5، مرجع سابق، ص: 703.

23 - القرآن الكريم، الطارق، الآية 17.

24 - القرآن الكريم، الفرقان، الآيتان 68-69.

25 - أبو الفداء إسماعيل بن عمرو، ابن كثير، (1999)، تفسير القرآن العظيم، ج6، ط2، تح سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، مصر، ص: 126.

26 - القرآن الكريم، آل عمران، الآية 93.

27 - الزيات، أحمد حسين، (دت)، تاريخ الأدب العربي، دار نهضة مصر، القاهرة، ص:121.

28 - ضيف، شوقي، (دت)، تاريخ الأدب العربي -العصر الجاهلي-، ط 11، دار المعارف، القاهرة، ص:210.

29 - الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص:231.

30 - القرآن الكريم، آل عمران، الآية 181.

31 - الفاخوري، حنا، (1991)، الموجز في الأدب العربي وتاريخه، المجلد 3، ط2، دار الجيل، بيروت، ص: 209.

32 - ينظر الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص: 223.

33 - القرآن الكريم، التوبة، الآية 65.

34 - دك الباب، جعفر، الموجز في شرح دلائل الإعجاز، ط1، دار الجليل، بيروت، ص:227.

35 - ينظر الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الاعجاز، مرجع سابق، ص: 224.

36 - القرآن الكريم، آل عمران، الآية 97.

37 - الجرجاني، عبد القاهر:،دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص: 225.

38 - المرجع السابق، ص: 255.

39- القرآن الكريم، الفرقان، الآية 10.

40 - القرآن الكريم، الإسراء، الآية 29.

41 - الزيات، أحمد حسن، (دت)، تاريخ الأدب العربي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ص:23.

42- الفاخوري، حنا، (1953)، تاريخ الأدب العربي، ط2، المطبعة البولسية، لبنان، ص: 89.

43 - ضيف، شوقي، (1990)، تاريخ الأدب العربي عصر الدول والإمارات، ج7، ط2، دار المعارف، القاهرة، ص:314.

44 - القرآن الكريم، النساء، الآية 2.

45 - ضيف، شوقي، (1960) تاريخ الأدب العربي العصر الجاهلي، ط11، ج1، دار المعارف، القاهرة، ص:237.

[46]- القرآن الكريم، آل عمران، الآية 81.

[47] - الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص: 243.

قائمة المراجع

القرآن الكريم، رواية حفص.

المؤلفات:

1. ابن الزملكاني، كمال الدين محمد، (1964)، التبيان في علم البيان المطّلع على إعجاز القرآن، ط1، تح: أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد.
2. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمرو، (1999)، تفسير القرآن العظيم، ج6، ط2، تح: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، مصر.
3. ابن منظور، أبو الفضل، (1956)، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
4. الأخضري، عبد الرحمن، (دت)، الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون، مركز البصائر للبحث العلمي، السعودية/المدينة المنورة.

5. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، (1998)، البيان والتبيين، مطبعة الخانجي، القاهرة.
6. الجرجاني، عبد القاهر، (1992)، دلائل الإعجاز، مطبعة المدني، القاهرة.
7. الجرجاني، عبد القاهر، (دت)، أسرار البلاغة، دار المدني، جدة.
8. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، (2009)، تاج اللغة وصحاح العربية، دار الحديث، القاهرة.
9. الخولي، أمين، (1947)، فن القول، دار الفكر العربي، القاهرة.
10. دك الباب، جعفر، (1980)، الموجز في شرح دلائل الإعجاز في المعاني، دار الجليل، بيروت.
11. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، (1986)، مختار الصحاح، دائرة المعاجم، لبنان.
12. الزيات، أحمد حسين، (دت)، تاريخ الأدب العربي، دار نهضة مصر، القاهرة.
13. السكاكي، سراج الدين أبو يعقوب، (1983)، مفتاح العلوم، مصر.
14. السكاكي، سراج الدين أبو يعقوب، (2000)، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، لبنان.
15. سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، (1999)، الكتاب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت.
16. السيوطي، جلال الدين، (1967)، حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، دار إحياء الكتب العربية، مصر.
17. ضيف، شوقي، (1960)، تاريخ الأدب العربي العصر الجاهلي، دار المعارف، القاهرة.
18. ضيف، شوقي، (1990)، تاريخ الأدب العربي عصر الدول والإمارات، ج7، ط2، دار المعارف، القاهرة.
19. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، (2001)، تفسير الطبري جامع البيان في تأويل آي القرآن دار هجر للطباعة، القاهرة.
20. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، (دت)، تفسير الطبري جامع البيان في تأويل آي القرآن، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
21. الفاخوري، حنا، (1953)، تاريخ الأدب العربي، المطبعة البولسية، لبنان.
22. الفاخوري، حنا، (1991)، الموجز في الأدب العربي وتاريخه، دار الجيل، بيروت.
23. القزويني، الشافعي محمد بن عبد الرحمن، (دت)، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الجيل، لبنان.